

في الوصول العادتي في ذلك تفصيلا فقال المدعيون ان لا دين عليهم قام  
للمدعي البينة على الدين عند محمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم وعند يوسف  
يظهر ان في عهده والفتوى في مسألة الدين انما هي من غير التسليم ثم اقام  
البينة فان ادعى الدين بنسب البينة كما هو بالبينت لو ان له وجه القرض ثم وجد  
الامر بعده او الايقان والديون في الخطا بينت من الطلاق والفتوى على ان تحت وهو  
قول ابو يوسف واحاديث الروايات عن محمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم **سئل** عن عصى  
ميت في يده رجل يزعم للرجل ان ذريته والصبي نيكو ذلك ويقول ان احدهم يقول  
قول الصبي **لا اجاب** ان كان الصبي ممن يعرف عن نفسه فقال ان احدهم يقول ان  
لانه اذا مات عصى نفسه فهو في يده نفسه ولا تقبل دعوى احد عليه ان عهده عند  
اشارة الابن ببنته كالبانح ووقال ان اعبر لفلان او ابوعمر عن نفسه فهو عهده  
وقام في شرح اللؤلؤ للشيخ والسلم **سئل** عن رجل اخر وهو مكلف ان تسلم من  
يكوليت قبل من مبلغا ما دفع ذلك وقضه منه وان لم يدفع ذلك ورثته  
بيدهم وكتب باقراره حجة شرعية لدى حاكم شرعي وحكم بحجة اقراره كما شرعا  
ثم حضوره في ورثة بكره فطالبه ورثته بكونه المبلغ فحججه ببنه فاقام ورثته  
بكونه شرعي بمصروف الحجة المذكورة بوجهه والزمه القاضي بدفع المبلغ ورثته  
بكونه شرعي بعد اقراره في ذلك الاعذار الشرعية ثم انزله ذلك يرد ان يفي ببنته  
على ان اذ قال لم يدفع له ورثته قبل البينة القائمة على التي والاقبل ولا تسع  
دعواه بعد ما ذكر من ثبوت اقراره اولا ومجوده ثانيا واقراره ثالثا لكونه صادقا  
سلبا في دفع ما تم من جهته **لا اجاب** لا تصح البينة المذكورة ولا الدعوى  
لما ثبت من التناقض والسلم **سئل** عن رجل عليه دين شرعي لرجل حجة شرعية  
اقر ذلك بخصرة جماعة ثم بعد ذلك يرد ان يقيم بينة ان دفع لرجل الدين نصف

دين

دين قبل الاقرار وقيم على ذلك بينة فهل يسمع بوجاهته **لا اجاب** لا يقبل ذلك  
منه قال في جامع الاصول في ادعي دينها فاقدم قال او فيند لو كان على القواني في  
مجلس واحد لا تقبل للتناقض ولو قضا عن رجل المجلس ثم قال او فيند ويرى على البانح  
بعد ما اقر يقبل لوجه التناقض ولو ادعى البانح قبل اقراره لا تقبل البانح من ذلك في  
فصول العاري والسلم **سئل** عن امرأة تزويج علي ووجهها في يد نافع  
او مالي والزواج يرد ان يدعي يدعي فهل العدة للمدعي عليه **لا اجاب** ان كان  
هناك قاضيان فارد للمدعي فاضيا والمدعي عليه عهده فالعدة للمدعي عليه وهو  
المعتد من قول محمد والله اعلم **سئل** عن رجل اراد ان يشرى علي حصة من الارض  
فاخذت زوجته من المدعيون ثمانين الدين فبقيت اذ زوجهاتها والمدعيون فهل اذا  
اراد الرجل المطالبة بما دفعه من يدين زوجته في عهده او ذلك حيث لم يوجد  
مداون اقنونا ما حوز من **اجاب** متى دفع للمدعيون ما عليه من الدين الى زوجته  
بغير اذن منه ولا من القاضي لا يعبر بذلك عن الدين فارب الدين مطالبته والسلم  
وليس من اتفق الرجوع بما اتفق لانه اتفق ما لنفسه شرعا كما في البحر الرائق والسلم  
**سئل** عن زيد وبكر يتبعان اذ اقامت القريتم مات البانح فزعم للمدعي ان اشتري  
مداونته وما خرج من الارض من البانح من حراث الفدان وذرية البانح يتكروا  
ذلك ويقولون انما وقع على المدعيون وليس هناك بينة فقام من الصدوقين ان لم  
يرضى عنهما مقول الاضربقع التخالف بينهما واوليم ورثة البانح مقال التخليق فصح  
البيع بينهما **لا اجاب** اذا مات المتبايعان او حدهما وقد قبض للبيع اختلف  
الورثة في الثمن ولا تخالف بغيره ابي حنيفة والي يوسف ان من صلها ان هلاك  
العضد وعليه يسطر الخالف فكذا هلاك المتبايعين وقدر حدهم هلاكه لا يمنع فكذا  
هلاكهما فان كان للبيع بعد في يد البانح او ورثته المتبايعين ساكنا في شرعه

195

Copyrighted by King Fahd University